ويز إير توسع خطط مشروعها المشترك مع أبوظبي

تجاهلت شركة الطيران المجرية ويز إير تحديات أزمة كورونا، وأعلنت أنها تخطط لتوسيع مشروعها المشترك مع حكومة أبوظبي، بعد أن اختارت الإمارة الخليجية العام الماضي نقطة لتوسيع نشاطاتها خارج أوروبا، الأمر الذي سيعزز من مكانة أبوظبي في سوق الطيران منخفض التكلفة.

لندن - أعلنت شركة ويز إير، ثالث أكبر شركة طيران منخفض التكلفة في أوروبا، الأربعاء أنها ستوسع مشروعها المشترك مع حكومة أبوظبي رغم الظروف التي يمر بها قطاع النقل الجوي بسبب أزمة فايروس كورونا.

وكشف جوزيف فارادي الرئيس التنفيذي لشركة ويز إير المجرية لوكالة رويترز أن مشروعا مشتركا مقره أبوظبي سيكون أكبر من المخطط له في الأصل ليضم ست طائرات ارتفاعا من ثلاث.

ويبدأ المشروع مع شركة أبوظبي التنموية القابضة المملوكة للحكومة تسيير رحلات في أكتوبر المقبل، حيث يجري طرح تذاكر للبيع اعتبارا من هذا الشهر إلى وجهات في أوروبا وشبه القارة الهندية والشرق الأوسط وأفريقيا.

وأبرمت الشركة القابضة في مارس الماضي اتفاقية نهائية مع ويز إير لإطلاق شركة للطيران منخفض التكلفة، مقرّها العاصمة الإماراتية، أطلق عليها اسم ويز إير أبوظبي.

ويأتي هذا التحرك تماشيا مع برنامج المسرعات التنموية "غدا 21، الذي يعمل على دفع مسيرة تنمية أبوظبي إلى آفاق جديدة من خلال الاستثمار في الأعمال والابتكار والمجتمع.

ويؤكد محللون أن الخطوة ستوسع من طموحات قطاع النقل الجوي في الإمارات خلال السنوات المقبلة، خاصة أن الطيران منخفض التكلفة بدأ يحظى باهتمام العديد من الحكومات في منطقة الشرق الأوسط.

وقال فارادي في مقابلة مع وكالة رويترز "نتطلع إلى البدء على نطاق أكبر مقارنة بما كان مخططا له في الأصل حيث سنبدأ بست طائرات في الأشهر الستة الأولى"، مشيرا إلى أن الشركة شهدت فرصا ناشئة على الرغم من تحديات الوباء.

ولا تزال خطط شركة الطيران منخفض التكلفة التوسعية متوقفة بفعل القيود المفروضة لمكافحة كورونا في السنة المالية 2020/2021 لكنها واثقة من النمو في المدى الطويل.

وقال فارادي إن "كوفيد – 19 موضوع خطير وله أثر كبير على القطاع لكن في الوقت نفسه يخلق بعض الفرص لنا".

جوزيف فارادي

مشروع ويز إير أبوظبي سيبدأ بست طائرات بدل ثلاث

وألحق كورونا ضررا بالغا بالسفر جوا وأجبرت شركات الطيران على تسريح عمالة وتقليص أساطيلها وطلب إنقاذ مالي من الحكومات للصمود، فيما يرى مسؤولو الشركات أنها ستكون سوقا أصغر على مدى أعوام. لكن ويز إير أبلت على نحو أفضل من الكثير من المنافسين.

وتتمتع الشركة الغنية بالسيولة بإحدى أقوى الميزانيات في أوروبا، وتقول إن انخفاض أسعارها سيساعدها في الفوز بحصة سوقية عندما يتعافى الطلب على السفر مما يمنحها ثقة في الالتزام بخططها التوسعية طويلة المدى.

لكن فارادي قال إنه "بالنسبة للسنة المالية الراهنة، التي تنتهي في مارس المقبل، فإن فرص النمو الكلي بعيدة ومن السابق لأوانه إعلان توقعات الأرباح".

وأوضح أن الشركة من المتوقع أن تسير 60 في المئة من طاقتها في الصيف و80 في المئة بين سبتمبر ومارس المقبلين. لكن هذه الخطط عرضة للتعديل بسبب القيود على السفر التي فرضتها الحكومات.

وفي السنة المالية الماضية المنتهية في مارس الماضي، حققت ويز إير صافي أرباح أساسية بلغ 344.8 مليون يورو بزيادة 30 في المئة عن السنة السابقة بفعل زيادة عدد الركاب بنسبة 16 في المئة وقفزة في الإيرادات الثانوية.

وتدفع أرقام أعمال ويز إير الإيجابية حكومة أبوظبي إلى الرهان بجدية على سوق الطيران الاقتصادي كونه مفتاح تعزيز قطاع السياحة، والذي يعد أحد أبرز الركائز في استراتيجية تنويع مصادر الدخل.

وتجبر الأوضاع الاقتصادية المتغيّرة شركات الطيران الخليجية، التي دخلت العديد من الأسواق الأجنبية في آسيا وأميركا الجنوبية في الأعوام الماضية، على مراجعة نماذج أعمالها وكبح نموّ طاقة الاستيعاب الذي كان جامحا من قبل.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة أبوظبي القابضة محمد السويدي في وقت سابق إن "شراكتنا مع ويز إير ستمكننا من المساهمة في تعزيز القدرات التنافسية المتميزة التي تحظى بها أبوظبي كوجهة إقليمية وعالمية للسائحين الذين يقصدون الإمارة للترفيه والأعمال على حد سواء".

وشهد قطاع الطيران الاقتصادي منخفض التكلفة نموّا سريعا منذ أن تمّ طرحه لأول مرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2003 انطلاقا من الإمارات.

وتشير معظم التقديرات إلى أنّ منطقة الشرق الأوسط تتمتّع بثالث أعلى معدّل نموّ في سوق الطيران الاقتصادي إقليميّا.

جدل لبناني حول جدوى آلية ضبط سعر صرف الليرة

بيروت - تصاعد الجدل في أوساط الصيارفة اللبنانيين في الوقت الذي استأنفوا فيه أعمالهم الأربعاء، حول الآلية التي أطلقها البنك المركزي لحماية الليرة من أن تفقد قيمتها أكثر مما هي عليه.

وفي خضم ذلك بدت علامات الشك والتساؤل والحيرة تقفز أمام الخبراء بشأن الجدوى من اعتماد هذه الآلية الرامية إلى تخفيض سعر صرف الدولار الأميركي مقابل العملة المحلية.

ويأتي استئناف النشاط بعد إضراب استمر لعدة أسابيع قامت خلاله السلطات الأمنية بشن حملات على الصيارفة في عدة مدن وخاصة العاصمة بيروت لكبح تعاملاتهم في السوق السوداء التي أثرت على تجارة العملة.

وأعلنت نقابة الصيارفة في بيان أنه "التزاما بتوصيات اجتماع السراي الحكومي في 30 مايو 2020 نعلن عن تسعير سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية للأربعاء حصرا بهامش متحرك بين الشراء بسعر 3950 كحد أدنى والبيع بسعر 4 آلاف ليرة كحد أقصى".

وانطلقت المصارف كذلك في العمل وفق آلية تقضي باعتماد سعر صرف الدولار عند أربعة آلاف ليرة لمدة أسبوعين، وصولا إلى تثبيت سعر الصرف لدى الصيارفة المرخصين عند نحو 3200 ليرة.

وتم الاتفاق على هذه الآلية خلال اجتماع نقابة الصرافين مع رئيس الحكومة حسان دياب وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة ووزير المالية غازي وزنة، غير أن الخطوة طرحت شكوكا حول جدواها ومدى نجاحها في تخفيض سعر صرف الدولار مقابل الليرة.

وبحسب الخبير الاقتصادي اللبناني جاسم عجاقة، فإن هذه الآلية من الممكن أن تخفض سعر صرف الدولار مقابل الدولار، إلا أن الشق السياسي مازال مخيفا ولا يمكن التكهن به.

3 عوامل سلبية تعيق ضبط سعر الليرة وهي تراجع التبادل التجاري والتجاذبات السياسية والمضاربة

ونقلت وكالة سبوتنيك عن عجاقة قوله إن "ثلاثة عوامل تؤثر على سعر صرف الدولار، العامل الاقتصادي وهو اليوم متمثل بالتبادل التجاري مع الخارج وهو متدن لأن الاستيراد تراجع".

وأشار إلى أن العامل الثاني يتعلق بالشق السياسي، وطالما أن الطبقة السياسية لا تزال غير متفقة الأمر الذي يؤدي إلى إثارة الهلع عند المواطنين للتهافت على شراء الدولارات، وأما العامل الثالث فهو عامل المضاربة.

وكل هذه العوامل مجتمعة موجودة في البلاد وما قامت به الحكومة بهذا الشق هو تخفيف المضاربة، من خلال القوى الأمنية التي تؤازر مصرف لبنان من ناحية تطبيق التعميم الصادر وتوقيف كل من يتلاعب بسعر صرف الدولار حتى الأشخاص الذين كانوا يعتقدون أنهم محميون تم سجنهم في الفترة الأخيرة.

ومنذ الصيف الماضي، ظهرت في لبنان للمرة الأولى منذ عقود سوق موازية، انخفضت فيها قيمة العملة المحلية تدريجيا، فيما سعر الصرف الرسمي مازال مثبتا على 1507.

ويرى خبراء أن الخطوة تبدو غير كافية إذا لم ترافقها إجراءات أكثر قسوة للحفاظ على قيمة الليرة وفق السعر الرسمي نظرا للظروف المعيشية الصعبة التي يمر بها اللبنانيون.

في ترقب حسم المناقشات

تحالف أوبك+ يمنح أسواق النفط جرعة تفاؤل للانتعاش

رهان على الأسواق الناشئة مع إنهاء الإغلاق

يسابق تحالف أوبك+ الزمن من أجل وضع خطة محكمة تساعد الدول المنتجة على إحلال التوازن في السوق العالمية بحيث لا تكون متخمة مع محاولة زيادة الأسعار المتراجعة، مراهنا على عودة النشاط إلى الأسواق الناشئة ولاسيما في آسيا، التي تعد أكبر المستهلكين للخام ومشتقاته.

الرياض/ موسكو - كشفت مصادر في أوبك+ الأربعاء أن السعودية، أكبر منتج في أوبك، وروسيا، وهي من خارج المنظمة، اتفقتا بشكل مبدئي على تمديد تخفيضات إنتاج النفط القياسية الحالية لمدة شهر.

ويأتي التحرك بينما يكثف البَلدان الضغط على الدول التي لم تلتزم بالكامل بخفض إنتاجها لتعميق التخفيضات بهدف إنعاش الأسعار.

ويفترض أن يناقش التحالف خلال اجتماع عبر الإنترنت اليوم الخميس، سياسة الإنتاج بعدما اقترحت الجزائر، التي تتولى رئاسة منظمة أوبك تقديم موعد اجتماع كان مقررا عقده في التاسع والعاشر من الشهر الجاري.

وقال مصدر من أوبك لوكالة رويترز إن "أي اتفاق بشأن تمديد خفض الإنتاج مرهون بتعميق الدول التي لم تلتزم بالكامل في مايو لتعويض الإنتاج الزائد".

واتفقت أوبك+ الشهر الماضي على خفض الإنتاج في مايو ويونيو بواقع 9.7 مليون برميل يوميا، وهو مستوى قياسي يعادل 10 في المئة من الإنتاج العالمي لرفع الأسعار التي هوت جراء انهيار الطلب بسبب إجراءات مكافحة فايروس كورونا.

وقال المصدر في أوبك إن عقد اجتماع مبكر مرهون أيضا بالالتزام وإن المناقشات حاليا تدور بشأن معايير التطبيق لتلك الدول التي لم تلتزم بتخفيضات الإنتاج بالكامل وكيفية تعويض الإنتاج الزائد في الأشهر المقبلة.

لكن مصدرا آخر في المنظمة شكك في عقد الاجتماع خاصة وأنه لا تزال الكثير من التحديات تواجه الدول المنتجة.

وسجل العراق ونيجيريا، العضوان في أوبك، التزاما ضعيفا بتخفيضات الإنتاج المستهدفة في مايو الماضي، كما لم تف كازاخستان بالتزاماتها بالكامل في إطار اتفاق أوبك+.

ورغم الحاجة لدعم الأسعار أكثر، لا تعتزم السعودية والكويت والإمارات تمديد خفض طوعي أكبر لإنتاج النفط قدره 1.18 مليون برميل يوميا بعد يونيو.

وزادت أسعار النفط في الأيام الأخيرة من مستوياتها المتدنية في أبريل بفضل استمرار التعافي في الصين التي انطلق منها التفشي الفايروسي بينما تستأنف اقتصادات أخرى نشاطها ببطء بعد إجراءات عزل لاحتواء الجائحة.

وقال المصدر الأول من أوبك "السوق بشكل عام تتحرك في الاتجاه الصحيح مع التخفيف التدريجي لإجراءات العزل، ولكن ينبغي أن نظل حذرين لأن دائما ثمة خطر حدوث موجة جديدة لفايروس كورونا".

وأوضح أن الأمر الآخر هو مدى سرعة تعافي أنماط الطلب لأن المخزونات لا تزال أعلى من متوسط المستويات ويجب معالجة ذلك.

ويراهن تحالف أوبك+ على الأسواق الناشئة في آسيا وخاصة الصين باعتبارها أكثر الدول المستهلكة للخام خاصة مع فتح الاقتصاد تدريجيا.

وتظهر البيانات انتعاش الطلب على النفط في الصين متجاوزا 90 في المئة من مستواه قبل أزمة كورونا، ما يمثل تحسنا قويا غير متوقع ربما يتكرر في مناطق أخرى من العالم في الربع الثالث مع تحرر المزيد من الدول من قيود الجائحة.

ورغم أن الصين ثاني أكبر دول العالم استهلاكا للنفط هي الاستثناء في الوقت الحالي، يقول مسؤولون تنفيذيون كبار في صناعة النفط إن تخفيف القيود السارية على السفر وحزم التحفيز التي تهدف لإنعاش النشاط الاقتصادي قد تعجل بنمو الطلب العالمي على النفط في النصف الثاني من العام.

وقال جيم بورخند نائب الرئيس ورئيس وحدة أسواق النفط في مؤسسة آي.أتش.أس ماركت "السرعة التي استؤنف بها الطلب على النفط في الصين وارتفاعه من مستويات ما قبل أزمة الوباء مؤشر موضع ترحيب للاقتصاد العالمي".

السعودية والكويت والإمارات لا تعتزم تمديد خفض طوعي أكبر للإنتاج قدره 1.18 مليون برميل يوميا

وكان للقيود الواسعة التي فُرضت لاحتواء انتشار الوباء أثر سلبي شديد على أسواق النفط، إذ انخفضت الأسعار العالمية بما يصل إلى 70 في المئة بحلول منتصف أبريل وأدت إلى تراكم كميات هائلة من النفط والوقود في المخزونات العالمية.

وقال بورخند "عندما تفكر في انخفاض الطلب على النفط في الصين، أول دولة تتأثر بالفايروس، بأكثر من 40 في المئة في فبراير فإن الدرجة التي يعاود بها الطلب صعوده تتيح بعض التفاؤل باتجاهات الانتعاش الاقتصادي وتحسن الطلب في أسواق أخرى مثل أوروبا وأميركا الشمالية".

وانتعشت أسعار النفط مع تخفيف القيود إذ صعد برنت بنسبة 50 في المئة والخام الأميركي بما يتجاوز 90 في المئة منذ أول مايو الماضي.

وفي حين يتفق محللو النفط على انتعاش الطلب في الصين، فإن التقديرات تختلف من حيث درجته وأجله.

وتتوقع مؤسسة وود ماكينزي الاستشارية أن ينمو استهلاك النفط في الصين في النصف الثاني بنسبة 2.3 في المئة ليصل إلى 13.6 مليون برميل يوميا مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي بفضل انتعاش نشاط النقل والاستخدامات الصناعية.

جيم بورخند

السرعة التي استؤنف بها الطلب في الصين مؤشر جيد

وقالت "بحلول الربع الثالث، سيتجاوز الطلب على البنزين في الصين مستواه في الفترة نفسها من العام الماضي بنسبة ثلاثة في المئة ليصل إلى 3.5 مليون برميل في اليوم"، في حين يمكن أن ينمو الطلب على وقود الديزل بنسبة 1.2 في المئة إلى 3.4 مليون برميل في اليوم خلال الفترة نفسها.

وعلى النقيض، قالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها لشهر مايو إن الطلب على النفط في الصين سينخفض بنسبة خمسة في المئة في النصف الثاني من العام ليصل إلى 13.2 مليون برميل يوميا.

وقالت كونستانسا رانجيلوفا المحللة بشركة جي.بي.سي إنرجي إن إجمالي الطلب على المنتجات المكررة في آسيا قد يرتفع إلى 34.3 مليون برميل يوميا في النصف الثاني من العام من 31.6 مليون برميل يوميا في الأشهر الستة الأولى.

ولكنه سيظل أقل بنحو 1.5 مليون برميل في اليوم عنه في الفترة المقابلة من العام الماضي لأسباب أهمها انخفاض الطلب على وقود الطائرات.

وفي الهند ثالث أكبر دول العالم استهلاكا للنفط، رفعت شركات التكرير التابعة للدولة إنتاجها في مايو مع تحسن مبيعات الوقود قبل رفع قيود كورونا في يونيو.

أما اليابان التي تأتي في المرتبة الرابعة بعد الهند من حيث استهلاك النفط، فتتوقع كوزمو إنرجي هولدنغز للتكرير انكماش الطلب على البنزين بنسبة 10 في المئة في آخر ربع من هذا العام.

وترجح شركة رايستاد إنرجي ارتفاع الطلب على وقود النقل في الولايات المتحدة إلى 10.6 مليون برميل يوميا في النصف الثاني، بزيادة 22 في المئة عن النصف الأول.